الفصل الثاني

المشروع الحداثي الإسلامي في إيران

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن(*)

مقدمة:

القدرة على الجمع بين متناقضين أحد مقومات الشخصية الإيرانية، فليس عجيبا أن يكون لدى إيران في عصر الجمهورية الإسلامية مشروعا حداثيا إسلاميا، مع ما بين الإسلام والحداثة من تباينات، إلا أن الاجتهاد في المذهب الشيعي يسمح بطرح مثل هذه المسائل على مائدة البحث والتقنين، تماما كما فعل تجاه الماركسية والإسلام، الذي أوجد تيارا في إيران يطلق عليه الماركسية الإسلامية، هذه القدرة على مزج المتباينات تمثل خصوصية في الفكر الإيراني منذ أقدم العصور وحتى يومنا هذا.

لاشك أن إيران بلد غني بإمكاناته الطبيعية وقوته البشرية التي تمكنه من تحقيق الاكتفاء الذاتي بالتخطيط الصحيح والإدارة السليمة، فإيران ثاني دولة من حيث احتياطي الغاز في العالم، وثالث دولة من حيث احتياطي النفط، وهي ضمن عشر دول أولى في العالم من حيث احتياطي المعادن، فضلا عن الاحتياطي الكبير من اليورانيوم، يضاف إلى ذلك موقعها الجيوسياسي الاستثنائي في ملتقى القارات، وعلى طريق الحرير الذي يمكنها من تحقيق مكاسب مادية، مع تنوع البيئة غير العادي من سهول وجبال وصحارى وغابات، وتنوع المناخ بفارق ٤٠ درجة مئوية بين أكثر مناطقها حرارة وأكثرها برودة، مما يجعلها مؤهلة لاستثمارات زراعية وصناعية كبيرة، كما يمكن اعتبار إمكاناتها البشرية الشابة والمدربة قليلة الأجر ميزة أخرى، ويحسب لها تلك الحضارة العريقة التي تكسبها خبرة عملية وإمكانات سياحية.

(*) أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس.

كانت الثورة الإسلامية في إيران ثورة عامة وشاملة، اشتركت فيها كافة فئات الشعب ممن ضمتهم الأحزاب والجماعات السياسية والتنظيمات السرية والميليشيات المسلحة والجمعيات الأدبية والثقافية والتشكيلات الاجتماعية بمختلف انتماءاتها وتوجهاتها السياسية والفكرية والثقافية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، بين القوميين والملكيين الدستوريين والليبراليين والاشتراكيين والشيوعيين والإسلاميين الأصوليين والإسلاميين الثوريين وعلماء الدين والفدائيين، وقد أدى هذا الاشتراك العام بهدف الإطاحة بالشاه ونظامه إلى انضمام الفئات المتخاذلة والمسالمة والسلبية بشيوخها ونسائها وأطفالها، بحيث لم يبق أحد لم يشارك في هذه الثورة، مما جعل الإيرانيين يشعرون بعد انتصار الثورة أنها ثورتهم جميعا وأن لكل فرد إيراني حقًّا في هذه الثورة ومنجزاتها، وأن لكل فرد إيراني الحق في أن يعبر عن ذاته ومشاعره وآلامه وآماله بعد سنوات طويلة من الصمت الإجباري، مما كان له أكبر الأثر على التوجهات الثقافية لهذه الثورة والنظام الذي أفرزته.

ولقد تبلورت التيارات الفكرية والثقافية المعاصرة مع اكتساب إيران نظامها الجديد الذي خالفت به كافة النظم السياسية التي حكمت إيران طوال تاريخها الطويل شكلا ومضمونا، وهو نظام الجمهورية الإسلامية الذي قام على إثر نجاح الثورة الإسلامية في إيران، من خلال أغلبية مطلقة في استفتاء شعبي عام، وهو النظام الذي تم تأسيسه على مبدأ فكري شيعي هو ولاية الفقيه، والذي أصبح المظلة الواسعة التي تموج تحتها التيارات الفكرية والفلسفية والثقافية المعاصرة في إيران، وقد عكف هذا النظام على إحداث ثورة ثقافية تهدف إلى تطوير الفكر الإيراني والحركة الإيرانية في مختلف المجالات، بما في ذلك المجال الاقتصادي باتجاه الأصالة التي تتمحور حول أساسين: أحدهما عقائدي يتمثل في الخطاب الشيعي الجديد للحوزة العلمية الدينية، والآخر قومي يتمثل في القيم التراثية للشعب الإيراني، مع الأخذ بالوسائل التقنية التي تخدم التوجهات الفكرية والثقافية الحديثة، كأدوات للحركة الثقافية الجديدة. ومن ثم وجب التعرف على أسس المنظور الثقافي للتنمية في إيران وأبعاده في وضع النظام الاقتصادي وتطبيقاته.

الخطاب الثقافي للحوزة العلمية:

الحوزة العلمية الدينية أصبحت بعد نجاح الثورة الإسلامية صاحبة الكلمة الأولى في

تحديد المنظور الثقافي، وهي مؤسسة دينية شيعية تقوم بالفتوى وتعليم المذهب والتوجيه الديني والثقافي، وتعمل على تجميع أتباع المذهب الشيعي تحت لواء واحد يحمي مصالحهم ويرفع الظلم عنهم ويوحد كلمتهم ويدعم نفوذهم ويقوي شوكتهم ويساعدهم على تحقيق أهدافهم وطموحاتهم، على أساس تجميع المدارس الفقهية التي يمثلها مراجع الشيعة، وقد ساعد على ذلك مبدأ الإمامة الذي يفرض على كل شيعي أن يكون مقلدا لأحد الفقهاء يرجع إليه في أمور دينه ودنياه، ويكون صلته بالإمام، ومع استقرار هذه الأفكار أصبحت الحاجة ملحة لاستمرار حركة الفقه وتربية الفقهاء وفتح باب الاجتهاد، كما أتاح لمراجع الشيعة تحصيل الزكاة والهبات والنذور فضلا عن الأنفال التي تتمثل في الخمس الذي أسقطه علماء السنة، في حين يعتقد الشيعة أنه من حق الإمام، وينوب في تحصيله الوكلاء والمراجع خلال فترة غيبته، وبهذا الدعم المالي أصبح للشيعة مؤسسة دينية قوية مستقلة لا تنتظر دعما من حاكم يتدخل في شئونها.

والمراتب العلمية لعلماء الحوزة تحدد حجم وإمكانيات عالم الدين المادية كواعظ ثم كمجتهد ثم كحجة الإسلام وحجة الإسلام والمسلمين، حتى المرجعية كآية الله ثم آية الله العظمى، ويحق له عندئذ أن يكون له مقلدين يقدمون إليه زكاة أموالهم وحق الخمس والنذور والهبات، ويقدم لهم الفتوى والإرشاد في أمور دينهم ودنياهم. ومن الواضح أن الدور الذي يمثله المرجع في الحوزة قد اتسع باتساع قدرة شخصيته على التأثير واستقطاب الزملاء والتلامذة والمقلدين بأفكاره ونظرياته، فضلا عن اتساع أفق معلوماته وثقافته العامة ونظرته للكون والعالم، وكذلك درايته بالتطورات الحضارية المعاصرة، وقد أتاح تجميع مرجعية التقليد في يد بعض علماء الدين خلال فترات متقاربة، أن يقوم مرجع التقليد بدور الزعيم الذي يخرج من مجرد التوجيه الديني والاجتماعي إلى المجال السياسي والاقتصادي والثقافي.

ويدرك فقهاء الحوزة أن الإسلام دين يتميز بخصوصيات لا تتوافر في أي دين آخر، باعتباره دينا خاتما شاملا يشرع للحياة كلها في الدنيا، ويرشد إلى طريق الآخرة، لديه كافة القوانين والنظم اللازمة لإدارة المجتمع. يقول الخميني: إن أحكام الشرع تتضمن قوانين متنوعة تصنع نظاما اجتماعيا كليا يكون للناس فيه كل ما يحتاجون إليه في شئونهم العامة

والخاصة بدقة متناهية، تجعل من الضروري تشكيل حكومة لتنفيذها والعمل بها[1]. ويرى فقهاء الحوزة أن الحكومة الإسلامية التي تقوم على أساس ولاية الفقيه لها صفة الثبات والدوام والاستقرار التي تسمح لها بوضع استراتيجية طويلة المدى قائمة على وجود الأحكام الأولية أو الدائمة في الفكر الإسلامي (الشيعي) للحرام والحلال وفق قاعدة "حلال محمد حلال أبدا وحرامه حرام أبدا إلى يوم القيامة"، وهي قطعية وواجبة التنفيذ ولها حجيتها واعتبارها، فضلا عن أن الفقه الشيعي يضع موازين للمصالح المؤقتة والجزئية، وهي الأحكام الثانوية ولها حجيتها واعتبارها فهي أيضا قطعية وواجبة التنفيذ، ولكن في إطار مؤقت وجزئي، ويزول الحكم فيها بزوال المصلحة المؤقتة أو الظروف الجزئية، ويعتبر فقهاء الشيعة أن الأحكام الجزئية من مفاخر ومزايا الفقه الشيعي، لأنه يغنيه عن قاعدة القياس التي يرفضونها بحكم أن الشريعة إذا قيست ضاع الدين[2]. كان الخميني يؤمن أنه قد حدث تغيير في فكر ومعتقدات الإيرانيين خلال العقود الأخيرة، وأنهم عادوا ينظرون مرة أخرى تجاه الإسلام بشكل جيد، وكانت هذه المسألة في رأيه دليلاً على أن الثورة الإسلامية ثورة على كل شيء وتغير في رؤية الناس ومعتقداتهم. واستيعاب فكرة الثورة بهذا الشكل معناه أن الثورة مشروع طويل الأجل تتشكل من خلاله أفكار ومعتقدات أمة مع الأخذ في الاعتبار سماتها الفكرية والقومية . . . وبعبارة أخرى الثورة هي فكر وعقل. . . الفكر سواء كان خيرا أم شرا متحرك لا يعرف الحدود يتميز بأنه ينتقل بسرعة. وعلى سبيل المثال فإن إيران لا تستطيع على الإطلاق أن تحول دون دخول الأفكار الغربية إليها، فهذه الأفكار تدخل إيران بأشكال مختلفة ـ وسائل إعلام، كتب، ملابس، موسيقى، أغذية وغير ذلك، والطريق الوحيد هو مواجهة بعض الأفكار الخاطئة وأن يُعرض على الناس الفكر الصحيح لكي يستطيعوا أن يختاروا أفضله بأنفسهم.

وقد حدد الخميني الأهداف المادية والمعنوية للنظام الفكري الإسلامي في اثنتي عشرة نقطة، هي: توجيه الناس إلى الأخلاق الكريمة والقيم المعنوية، إقرار العدالة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، تنمية الاستعدادات والكفاءات والابتكار، محاربة سيطرة رأس

(١) الخميني: حكومت إسلامي ص٣٠.

(٢) كاشف الغطاء: أصل الشيعة وأصولها ص١٢١.

المال على الحكم، القضاء على الفقر في المجتمع، منح الأولوية للمحرومين والمستضعفين، توفير الاحتياجات الاقتصادية المشروعة، تنمية الاقتصاد وترويج التجارة والصناعة والزراعة، توفير الرخاء والأمن الاقتصادي لكافة أفراد المجتمع، التخلص من التبعية الاقتصادية للأجانب، دعم المشاركة الشعبية للاقتصاد، محاربة الاقتصاد الرأسمالي للغرب والاشتراكي للشرق[1].

حرصت الثورة الإسلامية في إيران رغم قيادة علماء الدين لها، على ألا تنفرد الحوزة بإدارة الحركة الفكرية في المجتمع، بل حرصت على إشراك الأجهزة المختلفة سواء كانت رسمية أو شعبية في عملية التنظير والتطبيق والإدارة، وقد وجدت أن الجامعات بما لها من دور ريادي في حركة التعليم والتوجيه الثقافي يمكن أن تكون شريكا مناسبا، فعملت على توحيد العمل بين الحوزة الدينية والجامعات، من خلال قيادة وحدة الحوزة والجامعة، تقوم بعملية إعادة بناء الكيان الجامعي في إطار التوجه الثقافي الجديد، وتكوين هيكل فاعل يتناسب مع الحركة الجديدة، والتنسيق مع الكوادر الجامعية في عملية تخطيط وإدارة الحركة في الجامعات وبين الشباب، ثم على مستوى البلاد، وقد عملت القيادة على إنشاء منابر فكرية وثقافية للجامعيين والطلاب بجمعياتهم المختلفة، كما اجتهدت في إقامة ندوات وورش عمل ومشروعات ثقافية لتأهيل الطلاب والمثقفين والشباب للتجاوب مع الثورة الثقافية.

إعادة البناء الثقافي:

لقد بدأت مرحلة إعادة البناء الثقافي والتنمية الفكرية بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٩م، فكان التركيز في الثقافة خلال هذه المرحلة على مرتكزات محددة، هي:

١ـ نموذج ثقافي دائم التطور له إمكانية التطبيق والتعامل مع الواقع في مجالاته المختلفة.

٢ـ ثقافة ذاتية تقاطع التبعية الفكرية للخارج.

٣ـ ثقافة الاعتماد على النفس والإمكانات الذاتية والحماسة.

٤ـ ثقافة تنمية القوى البشرية كقيمة محورية.

(١) صحيفة نور ج٢ ص١٢٨ طبع طهران١٣٦٦هـ. ش.

٥ـ ثقافة الابتكار .

٦ـ هيكلة المؤسسات الثقافية والاجتماعية على أساس الثقافة التذكيرية .

٧ـ ثقافة التعاون والمشاركة الجماعية .

٨ـ ثقافة التوحيد بين العلم والإيمان والعمل .

٩ـ نشر ثقافة الجهاد والإيثار والاستشهاد .

لقد كان على مسئولي إعادة البناء بدء مرحلة جديدة من التنمية الفكرية تؤكد مصداقية التوجه الإسلامي للنظام، ببناء البنية التحتية، والتنمية بأبعادها المختلفة من أجل الوصول إلى الاكتفاء الذاتي وقطع التبعية للخارج، وقد استطاعت إيران أن تحقق قدرا من النجاح في تحقيق أهدافها المرحلية. فكانت الخطة الثقافية وثيقة تؤكد على التفاهم العام بين واضعيها وتقربها لمواجهة التحديات الناتجة عن مسلسل الإصلاحات[1]. وقد أكد الرئيس هاشمي رفسنجاني أن الميزانية العامة للبلاد تراعي وضع الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على الهوية الثقافية في مواجهة الغزو الثقافي، والتخلص من ثقافة الاستسلام، فالثقافة في حركتها السامية تعتمد على القوة السياسية والاقتصادية، مع التخطيط الدقيق لتوجيه المسار وتحقيق الانضباط المالي والاقتصادي، واستمرار الدعم من أجل الوصول للأهداف الثقافية للبلاد[2].

وبغض النظر عن قدرة حكومة رفسنجاني على تنفيذ الخطط والسياسات الثقافية التي وضعت على أساس الضوابط الإسلامية والأيديولوجية العامة للنظام، وبغض النظر عن مدى نجاحها في صياغة نظرية حداثية إسلامية وتطبيقها، فإن الذي لا شك فيه أن التوجهات العامة كانت توجهات إسلامية في المقام الأول، ولما كان الهدف الأساسي للتنمية الإسلامية هو رقي الإنسان من خلال الاستفادة من استراتيجية ثقافية، فقد طرح الخبراء نماذج ثقافية حسب الحاجة، بهدف العمل على ربط التنمية الثقافية بالتنمية الاقتصادية، مما منح النظام قدرة على التكيف مع الأحداث والأوضاع الإقليمية والدولية، والتحول الإيجابي في مواجهة التحديات، ويأتي مشروع "إيران ١٤٠٠هـ.ش./ ٢٠٢٢م" والذي اشترك في

(١) صحيفة اطلاعات في ٧/ ١٢/ ١٩٩٤م.

(٢) صحيفة كيهان في١٨/ ١/ ١٩٩٧م.

صياغته ٥٠٠ خبير إيراني في مختلف التخصصات مع نهاية عهد رفسنجاني دليلا على جدية النظام في استكمال التجربة الإسلامية للتحديث. فإذا كان الرئيس هاشمي رفسنجاني قد بدأ مسيرة التحول الإيراني، فإن الرئيس خاتمي مع استفادته من خطوات سابقه كان أكثر واقعية في وضع أولوياته الثقافية، معتبرا أن ما يقوم به إنما هو حركة تصحيحية للفكر والثقافة الإيرانية في إطار قيم الثورة الإسلامية، والواقع أنه إذا كان خاتمي قد بدأ يحصد بعض الثمار، فإن المشكلات المؤجلة بدأت تلاحقه فضلا عن المشكلات الاقتصادية والضغوط الخارجية، مما يتطلب رؤية جديدة، وآليات جديدة، مع رقابة صحيحة وفعالة.

وقد كان النقد وسيلة لدعم المنظور الثقافي، فقد سمح المناخ الديمقراطي الذي أتاحته حكومة الرئيس خاتمي بعقد ندوات تناقش برامج الحكومة وتنتقد سياساتها، ولعل من أهم هذه الندوات تلك التي أصبحت تعقد بانتظام في إحدى الجامعات الإيرانية تحت اسم "ندوة نقد حكومة خاتمي".

المنظور الثقافي للمشروع الحداثي:

انطلق منظور المشروع الحداثي الإيراني من حقيقة أن الحضارة الإسلامية هي واسطة عقد حضارات العالم، ليس لأنها حضارة الأمة الوسط زمنيا فحسب بل الأمة الوسط عقائديا وثقافيا، بحكم الله سبحانه وتعالى: ﴿وكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً...﴾ (البقرة: ١٤٣)، فضلا عن كونها حضارة خير أمة بتوفيق الله، حيث قال في قرآنه الكريم: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ...﴾ (آل عمران: ١١٠)، ومن ثم فإن هذه الحضارة لا يزعجها أن تنظر في الحضارات التي سبقتها حتى ولو كانت لأمم بائدة، فهي لا تستعظم إنجازاتها ولا تحقرها، بل تأخذ منها العبرة والعظة وما يمكن أن تحصل عليه من فائدة مادية ومعنوية، كما أنها لا تخشى النظر إلى الحضارات المعاصرة وما يتعلق بها من تقدم علمي وتقني، لأنها ترتكز في نظرتها إلى ذلك الرصيد الهائل من أدوات المعرفة التي هيئت لها باعتبارها الحضارة الوسط، وباعتبارها الشاهد على غيرها من الحضارات، وباعتبار الأسلوب المرعي لأصحابها من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والإيمان بالله. ويبدو رقي نظرة الحضارة الإسلامية إلى الحضارات الأخرى من خلال مفهوم الحضارة لدى الإسلام، فهي فوق كونها

منظومة من الاقتصاد والاجتماع والثقافة والسياسة، تمثل مجموعة إنسانية في الوعي الداخلي للإنسان يظهره إذا دعت الحاجة، ومن ثم فإن المشروع الذي يمكن أن تقدمه هذه الحضارة للحضارات الأخرى يهدف بالضرورة إلى إزالة أو تقليل سوء الفهم الحالي للفكر الإسلامي، والتطبيق الصحيح والمفيد للمفاهيم البشرية المعاصرة، مثل: علاقات الصداقة والأخوة، العدالة، السلام، حقوق الإنسان، العولمة وغير ذلك.

كان الرئيس الإيراني الأسبق هاشمي رفسنجاني صاحب فكرة المشروع الحداثي الإيراني، وقد تابعه في ذلك الرئيس السابق سيد محمد خاتمي مؤكدا أن هذا المشروع يعمل على أن يسود الحوار بدلا من الصراع وإزالة التوتر في العلاقات الخارجية مع دول المنطقة والعالم أجمع، ومشيرا إلى أن هذه سبيله للنهوض بإيران كي تلحق ركب الحضارة الحديثة، يقول الرئيس خاتمي: إن أمامنا مهمة صعبة للغاية كمجتمع من العالم الثالث، وهي مواجهة ثلاثة تحديات في آن واحد: أن نردم الهوة السحيقة التي تفصلنا تاريخيا عن العالم المعاصر أولا، وأن نلحق بركب التحولات المتسارعة والتي تفرز عشرات النظريات والاكتشافات العلمية والفكرية والفلسفية والاقتصادية في كل لحظة ثانيا، وأن نحافظ على جذورنا وهويتنا الذاتية ثالثا، حتى نتمكن من الإبداع والمساهمة في حركة التطور البشري المستمرة[1].

لاشك أن محاولة الرئيس الإيراني سيد محمد خاتمي لإجراء حوار بين الحضارات، والتي نجحت في الاتفاق على أن يكون عام ٢٠٠١م هو عام حوار الحضارات بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة، يمثل سعيا حميدا لعرض المشروع الحداثي الإسلامي على العالم، وإنهاء حالة صراع الحضارات الذي يضغط بشدة على العالم الإسلامي، ويسعى إلى تشويه الحضارة الإسلامية، كما يمثل حلقة في سلسلة ممارسات مستمرة منذ عقود، فقد قام الرئيس خاتمي في خطابه أمام اليونسكو في باريس عام ١٩٩٩م بالدعوة إلى صياغة مجموعة مبادئ متفق عليها من شأنها أن تحدد أهداف حوار الحضارات وغاياته وموضوعاته ووسائل تحقيقه، كما أنه في فقرة مهمة من خطابه تناول بالنقد الفلسفي العميق بعض الاتجاهات والنزعات التي سادت الفكر الغربي منذ عهد الثورة الفرنسية، وكذلك بعض

(١) محمد صادق الحسيني: الخاتمية: ص٢٦٦.

مسلمات الحداثة، بل وبعض دعوات ما بعد الحداثة مفندا إياها، باعتبار أن أحد واجبات المهتمين بنظرية حوار الثقافات والحضارات هو القيام بتنقيح الأسس الفلسفية وتبيان المبادئ الفكرية لهذه النظرية بما ينقذها من الوقوع في حتمية العداء لأي نوع من أنواع التحري عن الحقيقة والبحث عنها، وكذلك من الوقوع في مهالك التشكيك غير المحدود لمفكري ما بعد الحداثة، الذين يفتقرون إلى حس المعاناة والآلام العظيمة لآلاف الناس المحرومين، فيعتبرون الدعوة لأي نوع من العدالة والكفاح ضد الظلم شكلا من أشكال الدعوات المتجاوزة للخطاب والحوار، وهو ما لا يمكن إيجاد التفسيرات الفلسفية له.

نقد نظريتي الحداثة وما بعد الحداثة:

لقد بدأ المشروع الإيراني بنقد لنظرية الحداثة التي يقوم عليها الفكر الغربي معبرا عن المدخل الإسلامي للمشروع، حيث يوجد اختلاف واضح في المفاهيم والأسس، ومما يلفت النظر في المشروع هو تحليله النقدي لأبرز الاتجاهات الفلسفية والاجتماعية المعاصرة، وفي مقدمتها حركة ما بعد الحداثة، التي يعجز كثير من المثقفين في العالم الثالث عن فهم منطق نشأتها، والفروق الدقيقة بين مدارسها المختلفة ومصطلحاتها ومفاهيمها الغامضة، ويقرر أن المبادئ والأحكام التي يدعو لها لتحكم مسيرة حوار الحضارات تتناقض مع الأحكام الحتمية والجبرية للنهوضيين التحصيليين من دعاة النهضة الفرنسية ومسلمات الحداثة، كما أنها لا علاقة لها بتشكيك ما بعد الحداثيين الذين لا حصر لهم، من هنا فقد أكد المشروع الإيراني أن الحداثة الغربية تتسم بعدة سمات: أولها الفردية، ذلك أن المجتمع البرجوازي الرأسمالي قد عمد إلى استخلاص الفرد من أسر المجتمع الإقطاعي الذي كان سائدا في أوروبا بما يتضمنه من التقييد الشديد لحركة الفرد اقتصاديا وسياسيا، والذي كان يقضي في الواقع على ذاتية الأفراد ويمحو شخصياتهم، أما السمة الثانية فهي العقلانية بمعنى إعلاء شأن العقل على حساب أنماط التفكير الخيالي وغير العلمي التي كانت سائدة من قبل، ودخلت العقلانية في صميم نسيج الحداثة الغربي، وأصبحت هي الأساس في عملية اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي والثقافي، وتبدو السمة الثالثة من سمات الحداثة الغربية في الاعتماد على العلم والتقنية لسد الاحتياجات الأساسية، كما تبدو السمة الرابعة في تطبيق المنهج الوضعي في العلوم الاجتماعية، والذي يركز على أن العلم لا يدرس إلا ما يمكن

قياسه، والسمة الخامسة تبدو في تبني مفهوم خط التقدم الإنساني، بمعنى أن التاريخ يتقدم من مرحلة إلى مرحلة أخرى.

فإذا كانت هذه هي السمات الرئيسية لمشروع الحداثة الغربي فإن حركة ما بعد الحداثة التي نشأت منذ حوالي ثلاثة عقود، اتجهت إلى نقد كل الأسس التي قامت عليها، على أساس أنها مرحلة تاريخية وصلت إلى منتهاها، ولم تحقق وعودها في تحقيق السعادة للبشر، بل على العكس أدت إلى أن أصبح القرن العشرون الذي شهد تجليات الحداثة الغربية بشكل بارز من القرون التي لا نظير لها في تاريخ البشرية من حيث كثرة الحروب وسفك الدماء وممارسة الظلم والاستغلال. انتقدت حركة ما بعد الحداثة المغالاة في الفردية على حساب الصالح العام، مما أدى إلى تفكك المجتمعات، كما وجهت سهام النقد إلى العقلانية على أساس أن ممارسات الدول الصناعية المتقدمة كانت مضادة لها، ويكشف عن ذلك سباق التسلح الذي أهدرت فيه بلايين الدولارات على حساب التنمية البشرية في العالم، كما أن سوء استخدام العلم والتطبيقات المنحرفة للتقنية كانت من بين الانتقادات الرئيسية للحداثة، يضاف إلى ذلك أن فكرة الحتمية قد سقطت في التاريخ وفي المجتمع وحتى في العلم، وقد قام الرئيس الإيراني خاتمي بنقد النزعة التشكيكية لأفكار حركة ما بعد الحداثة التي يفتقر أنصارها إلى حس الآلام العظيمة لآلاف الناس من المحرومين، خاصة مع سيطرة اتجاه يمكن وصفه بأنه عدمي لأنه ينكر الأحكام التعميمية على نطاق المجتمع، ويدعو إلى هجر مصطلحات "الحقيقية"، كذلك ترك مصطلح الموضوعية لأن الذاتية هي التي تحكم مختلف المسارات، كما أن التاريخ لديهم يفقد شرعيته باعتباره مجموعة من الكتابات الدعائية، هذا الاتجاه العدمي يدعو إلى "الجزئي" على حساب "الكلي"، ويكره المتون الكبيرة والأبنية الشمولية، ويدعو إلى الاهتمام بالهوامش والتركيز على المجتمعات المحلية والفرد، أما الاتجاه التحرري في حركة ما بعد الحداثة فهو يدعو إلى تحرير الإنسان من كل القيود التي تكبله، وتحد من حركته، سواء في ذلك الأنظمة الشمولية، أو الخطابات القامعة، أو التقاليد الاجتماعية المتحجرة، أو الممارسات الثقافية الخانقة. إن الموقف النقدي لأسس الفكر الغربي قد أصبح مسألة ضرورية في كل العصور، وتبدو أكثر أهمية ونحن على مشارف عصر العولمة، الذي أدى إلى سقوط عديد من النماذج الفكرية القديمة، وبروز أزمة البحث عن نموذج حضاري لم تتضح معالمه بعد[1].

(١) السيد يسين: حوار الحضارات في مواجهة ما بعد الحداثة: الأهرام في ١٤/ ٦/ ٢٠٠١م.

لقد رفض المشروع الإيراني الدعوات التي طالبت بصياغة تقنين أخلاقي عالمي من خلال حوار الحضارات، من أبرزها دعوة هيئة برلمان الأديان التي نشرت مشروعها عبر الإنترنت والذي يتضمن ثلاثة مصادر مقترحة للقيم الأخلاقية هي القيم المشتركة في الأديان السماوية الثلاثة (اليهودية والمسيحية والإسلام)، التراث الأخلاقي للإنسانية مثل البوذية والكونفوشوسية وغيرهما من المذاهب الأخلاقية، الثقافة المدنية المعاصرة ونماذجها من ديمقراطية وتعددية وحقوق الإنسان، وإن كانت إيران قد لبت دعوة اليونسكو بحضور مؤتمر بعنوان أخلاق المستقبل لإعادة صياغة المشكلة الأخلاقية في عصر العولمة، فقد استهدفت من ذلك الكشف عن النسق الأخلاقي الإسلامي.

وقد قام المشروع الحداثي الإيراني بتصوير الوضع المؤسف الذي يسود عالمنا المعاصر، وما يكتنفه من صراع وحروب ودمار، في حين أن تاريخ الإنسان هو تاريخ الحرية والكرامة والفضيلة، وأن وجود الأمم المتحدة واستمرارها شاهد على الحركة التكاملية للعالم والمجتمع البشري. وطالب بإعادة النظر في أسلوب تشكيل المنظمة الدولية وإصلاحها وتجديدها بالحوار المنطقي، وخاصة مجلس الأمن، على أن تحصل الدول الإسلامية على مقعد دائم في هذا المجلس. كما دعا إلى نبذ الحرب ودعم ثقافة السلام من خلال قبول دور فعال للشعوب، ورفض التسلط. مؤكدا أن ماهية حركة عدم الانحياز مؤهلة لأن تكون رصيد مشروع إقامة عالم جديد. وأكد أن هذه الحركة تستطيع أن تقيم حوار الجنوب مع الجنوب، وحوار الجنوب مع الشمال في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية، كما تستطيع الارتباط والتعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي، وفي إطار ذلك تستطيع إيجاد سبل حل المشكلات القائمة، واستبدال التعاون والصداقة بالنزاع.

المحاور الرئيسية للمشروع الحداثي:

كان المدخل الإسلامي أحد المحاور الرئيسية لهذا المشروع، وأوضح أنه يستقي معالمه من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، سواء في تعريفه للإنسان محور الحضارة وقيمته وإمكاناته ومنهجه وغايته، أو في حقوقه وواجباته كفرد أو كمجتمع أو كأمة أو في نمط الحوار ومنهجه ومستواه وموضوعاته وأهدافه، وهو يعني بالثقافة التي هي المعيار الأساسي والحقيقي لأساليب قياس تقدم الحضارات، لذلك اعتبره المشروع أكثر المداخل إيجابية في

تحقيق الهدف، لأنه يقوم على قاعدة قوية من النضج العقلي والعلمي، مدعمة بمنهج علمي راق وبإرشادات إلهية، مع إدراك واضح للثقافات المعاصرة التي تؤثر تأثيرا مباشرا على حياة الإنسان المعاصر، فإذا كان طرح المشروع يهدف إلى عمل التوازن اللازم بين الشعوب والأمم في إطار العولمة التي تعتبر العالم قرية كونية، فسوف يكون هذا المدخل الإسلامي وسيلة فعالة في الحوار والتفاعل وصولا إلى أهداف سامية، فالمدخل الإسلامي يعي معنى الحضارات كما وعى كيفية بناء الحضارة وكيفية حل مشكلاتها. وأكد المشروع أنه يمكن استنباط الأهداف الإسلامية لحوار الحضارات من القرآن الكريم، من خلال الآيات التي تضع رؤية واضحة لهذا الأمر، ولعل أبرز ما يصادفنا من هذه الأهداف ما يلي: **أولاً**: تحقيق وظيفة الإنسان على الأرض، بمعنى عمارتها بواسطة ما سخره الله للإنسان من موارد طبيعية وإمكانات بشرية، وما أودعه الله في الإنسان من قدرة على الإبداع واستعداد للرقي المادي والمعنوي استحق به أن تسجد له الملائكة بعد برهان عملي من الله لهم على قدرة هذا الإنسان، **ثانيًا**: تواصل الحضارات، على أساس أن الناس كانوا أمة واحدة، وأن الله خلقهم من ذكر وأنثى، ثم جعلهم شعوبا وقبائل ليتعارفوا، وأنهم متفقون في الفطرة، واعتبار ذلك أمرا بديهيا يقلل من مخاطر الخلاف، **ثالثًا**: الاتحاد حول حبل الله، **رابعًا**: الرجوع للشرائع والتحكيم بها، **خامسًا**: الدخول في السلم، **سادسًا**: الدعوة للخير، **سابعًا**: التعاون على البر والتقوى، **ثامنًا**: الوفاء بالعقود.

كما أكد المشروع على الأسس الإسلامية باعتبار أنه ورد في القرآن الكريم ما يمكن أن نعتبره من الأسس التي ينبغي أن يقوم عليها أي فكر أو أية نظرية، ومن أبرز هذه الأسس: **أولاً**: يكون البدء من توحيد الله، **ثانيًا**: المشروع ضرورة لبقاء النسل، **ثالثًا**: نظام الحضارات واحد، **رابعًا**: المعادلة بين الأمم وعدم التفرقة بين الأديان، **خامسًا**: الإنسان مجادل بطبعه.

وقد عدد المشروع الوسائل الإسلامية في تطبيقه: **أولاً**: الكلمة الطيبة وسيلة مثلى للحوار، **ثانيًا**: المعاملة بالمثل ورد الإحسان بالإحسان، **ثالثًا**: ضرب الأمثال والرد على الأمثال بالحق والتفسير الأحسن، وعدم استصغار الأشياء في ضرب الأمثال، **رابعًا**: استخدام الرسائل في الحوار، **خامسًا**: توحيد اللغة والإبانة في الحوار، **سادسًا**: الأسوة من الحضارات السابقة، **سابعًا**: الاستفادة من أقوال الخصم.

كما حدد المشروع الضوابط الإسلامية في: **أولاً**: التذكير أحد الضوابط، **ثانيًا**: الصراحة وعدم تحريف الكلام أو إخفاء الحقيقة، **ثالثًا**: عدم الحجاج في الله، والحجاج يكون بالعلم وليس بالغيب، **رابعًا**: أمة الوسط لها حق الشهادة، **خامسًا**: الأفعال تصدق الأقوال، **سادسًا**: ضرورة التسجيل، **سابعًا**: ليس من الضروري أن ينتهي المشروع بالاتفاق أو بنتيجة فيها إكراه، فالاختلاف في الرأي آية من آيات الله، **ثامنًا**: عدم الكفر بآيات الله والاستهزاء بها، **تاسعًا**: الوقوف على نقاط الضعف وكشفها، وضرب الأمثال لها، **عاشرًا**: عدم الاعتداء، وعدم الخوف من الحوار مع الضالين في الوقت نفسه، ويدخل في هذا الإطار عدم سب المحاورين، والأبعد من ذلك غض الصوت في الحوار، ويدخل في ذلك أيضا عدم السخرية واللمز والتنابز بالألقاب وكثيرا من سوء الظن، ويدخل في ذلك عدم التفاخر، وعدم التقعر في الحوار، وعدم تبادل التهم، **حادي عشر**: التحكم في ردة الفعل.

وقد طرح المشروع موضوعات إسلامية من خلال إرشادات القرآن الكريم، موضوعات تتفق مع الفطرة الإنسانية مما يجعلها مقبولة لدى جميع أطراف الحوار، كما تتسم بالجدية، ويحقق الحوار حولها منافع كثيرة للبشرية قاطبة، من أبرزها: **أولاً**: حرية العبادة، وحماية دور العبادة، وحرمتها ورعايتها وتوفير الأمن والأمان لروادها، **ثانيًا**: تحقيق السلام الشامل والدائم والعادل، **ثالثًا**: تعديل النظام الربوي في التعاملات المالية، **رابعًا**: عدم حبس العلم والتقنية، **خامسًا**: وقف الحملات الإعلامية المغرضة ضد الحضارات، **سادسًا**: تكثيف التعاون البناء لمصلحة البشرية.

وهكذا أكد المشروع أن هناك أرضية طيبة يمكن البدء منها في نور توجيهات القرآن الكريم، كما أن هناك رؤى غير إسلامية تقترب من الرؤى الإسلامية في كثير من المجالات، خاصة في مجال التعاون.

يؤكد محسن كديور أحد رموز المشروع الحداثي الإيراني في حديث له أن المشروع يضع في اعتباره ثلاثة محاور أساسية هي: الأصالة والاقتصاد القائم على أدوات عقلانية والديمقراطية باعتبارها المظهر السياسي للتحديث. وأن الإسلام التاريخي الذي تحققت أبعاده في الماضي بين المسلمين، ربما كان شكلا ولم يعبر عن حقيقة الرسالة الإلهية التي

كانت في ذهن الرسول وضميره، ولم يبق فيه مجال للفكر الحديث لا يتناسب مع المشروع الحداثي، وإنما الإسلامية التي يقصدها هي التي تتمتع بجذور إلهية، وتقرأ الدين قراءة علمية جادة، وتفرق بين ما اقتضته ظروف الزمان والمكان وبين ما هو حكم إلهي دائم وأصيل، وتختار منهجه في نقد الحداثة الغربية. بمعنى أنه يمكن للمسلمين أن يكونوا تقدميين مع كونهم شرقيين، لأن مفهوم التقدم ليس مقصورا على الغرب، ومن هنا يمكن التعبير عنه بالأومانيزم الإسلامي، كما أن العلمانية يمكن أن تكون نوعا من الفكر الإسلامي، ولا تقلل من دور الدين في حياة الإنسان، حيث يكون الإنسان في الفكر الإسلامي متوجها نحو الكمال، بينما هو في الفكر الغربي متوجه نحو الرفاهية، ورغم أنه يمكن للمسلم البحث عن الرفاهية إلا أنها ليست غاية بالنسبة له. لذلك يدرك الفكر الإيراني أن فصل الدين عن السياسة لا يمثل كل العلمانية ولكنه جزء منها، وإذا كان يطرح هذا الجزء، فلا مانع من أن يأخذ منها الجزء الآخر، حيث يمكن تفكيك الجانب الاجتماعي عن الجانب السياسي أو الجانب الاقتصادي أو الجانب الثقافي، فهناك فرق بين الأديان حتى السماوية في التعامل مع العلمانية[1].

ويفرق المشروع الإيراني بين ما هو واجب في نظر الدين، وبين ما يمكن تجاوزه، حيث يؤكد أن من الخطأ عدم ترتيب النصوص وفق أهميتها، فالنصوص القرآنية صالحة لكل زمان ومكان، وملزمة في تنفيذها، بينما السنة النبوية يجب أن تأتي في المقام الثاني لأن منها ما اقتضته ظروف الزمان، ومنها ما اقتضته ظروف المكان. وأن الدين الإسلامي له سندان سند ظاهري هو رسول الله، وسند باطني هو العقل، فالسند الأول قسمان هما الوحي الإلهي والسنة النبوية، بمعنى أنها سنته الشخصية، حيث كان الناس يسألونه في بعض الأمور أهي من الوحي أم هي من عندك؟ فإذا أجاب بأنها من الوحي سلموا بها وأطاعوها، وإذا قال لهم إنها من عنده ناقشوها، بل وصححوها أحيانا، كما حدث في موقعة بدر وموقعة الأحزاب. بمعنى أن السنة النبوية فيها مساحة لإعمال العقل والمشورة، وهو ما يمكن أن يسمى بالإسلام المعنوي[2].

(١) حجة الإسلام والمسلمين محسن كديور: عصر نو في ٣/ ١/ ٢٠٠٦م.
(٢) محسن كديور: عصر نو في ٢٨/ ١/ ٢٠٠٦م.

ويهتم المشروع الحداثي الإسلامي في إيران بتحديد موقع المرأة في المجتمع وحقوقها الشرعية، مؤكدا أنه ليس في الإسلام مانع شرعي يمنع المرأة من تقلد الوظائف السياسية الرفيعة، ومنها الوزارة ورئاسة الجمهورية والزعامة، أو عضوية مجلس الخبراء إذا بلغت نسبة النساء في المجتمع ٥٠٪، وأن الروايات التي تنفي هذا الحق للمرأة روايات موسمية مؤقتة ومتعلقة بظروف زمانية ومكانية خاصة، وأن آيات قوامة الرجال في القرآن مرتبطة بقضية الأسرة، ولا ينبغي استغلالها لمنع المرأة من حقها السياسي لأنها قابلة للمناقشة من الناحية الأصولية والفقهية، وهو ما ينسحب أيضا على الشهادة القضائية للمرأة. وقد أعطى الإسلام حقوقا للمرأة تميزت بها على الرجل، منها حق التصرف في مالها الخاص بعيدا عن الالتزام بالإنفاق على الأسرة، ومنها حق الموافقة على الزوج، والحصول على المهر عند قبول الزواج، فضلا عن حق الاشتراك في واجب الجهاد والدفاع الوطني، ومن ثم يجب إعادة النظر في الدستور والقوانين التي تعوق هذه الحقوق[1].

كما سعى المشروع في محور آخر من محاوره المتعددة إلى حل إشكالية الحضارة والثقافة باعتبار أنه ليس من شك في أن إحدى المشكلات النظرية التي تحتاج إلى حسم هي التعريف الدقيق لمفهوم الحضارة، فإذا كانت الحضارة في مفهومها التقليدي تركز أساسا على الجوانب المادية في المجتمع، حيث إن جميع مظاهر النشاط البشري فيه تمثل النمط الحضاري الذي يجيده المجتمع، فإن الثقافة تركز على الجوانب المعنوية والقيم باعتبارها موجهات النشاط البشري، وقد أبدى بعض الباحثين تسامحهم في استخدام مصطلح الحضارة مكان مصطلح الثقافة، كإشارة إلى ظهور أو أفول منظومة مكونة من الاقتصاد والثقافة والسياسة في مجموعة إنسانية تدرس وتقيم عادة بعد أفولها، وأنه إذا كان غالبا ما يستخدم اصطلاح الحضارة للتعبير عن المنظومات القديمة المضمحلة مثل حضارة مصر وإيران والصين واليونان والروم وكلدة وبابل وآشور والإنكا والمايا وغيرها، فإن هذه الحضارات مازال لها جذور في وجدان العالم حتى اليوم إلا أن أحدا لا يشير أو يرجع إلى عناصرها المميزة، بل ويعتبر الرجوع إلى عناصرها ارتدادا[2]، وإن كان هناك بعض الباحثين الذين لا يوافقون على

(١) محسن كديور: عصر نو في ١٨/ ٢/ ٢٠٠٦م.

(٢) محمود صدري: حوار الحضارات ضرورة عصرية: همشهري في ٤/ ١/ ٢٠٠١م.

التفرقة التقليدية بين الحضارة والثقافة، ويضيفون مكونا جديدا للحضارة بمعناها الواسع هو مكون الرؤية للعالم لأن هذه الرؤية تميز حضارة عن حضارة، ومفهوم رؤية العالم عندهم يعني النظرة للكون والمجتمع والإنسان، وقد أصبح هذا المفهوم منذ أن استخدمه في العقود الأخيرة "لوسيان جولدمان" عالم الاجتماع الفرنسي المعروف في كتابه (الإله الخفي) لدراسة إحدى الجماعات الدينية الشهيرة في فرنسا، من المفاهيم الأساسية في التحليل الثقافي، وهذا المفهوم له تاريخ طويل في الفلسفة وعلم الاجتماع[1]، وفي ضوء هذا المفهوم أكد المؤتمر أن الحضارة العربية الإسلامية لها رؤية محددة للعالم، وهذه الرؤية عادة ما تتشكل بناء على القيم الأساسية الحاكمة بالإضافة إلى التفاعل الثقافي الواسع المدى بين الأنا والآخر الذي يعتمد على القيم الأساسية الحاكمة بالإضافة إلى التفاعل الثقافي الواسع المدى بين الأنا والآخر والذي يجعل هذه الرؤية فريدة حقا، ولا تتكرر بالضرورة في حضارات أخرى.

وقد أشار المشروع إلى أن نظريات علم اجتماع المعرفة تؤكد أن صعود مفهوم معين أو سقوط مفهوم محدد لا يتم عادة بمحض الصدفة، وإنما غالبا ما يتم نتيجة تفاعل عوامل متعددة سياسية واقتصادية وثقافية، ومن هنا فإن صعود مفهوم حوار الحضارات يكمن خلفه انهيار النظام العالمي الثنائي القطبية، الذي شهد طوال القرن العشرين الصراع الأيديولوجي بين الرأسمالية والشيوعية، ومن المؤكد أن بروز ظاهرة العولمة بكل تجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية، وما أحدثته من انقلاب في أوضاع المجتمعات المعاصرة، وما أثارته من خلافات عميقة بين الساسة والمفكرين، التي دارت حول قيم العولمة، وصواب توجهاتها، وآثارها السلبية على أوضاع البشر، وخصوصا في دول الجنوب، هي التي فتحت الطريق لضرورة قيام حوار بين الحضارات[2].

ويؤكد المشروع أنه مع افتراض وضوح المعنى الفلسفي والنظري للحوار، هناك معنى مجازي ومعنى حقيقي له، وكلاهما يستدعى الدعوة للحوار، ومن ثم فإن عقد جلسات الحوار في المسائل المختلفة أحد مصداقياته، كما أن الجهود الثقافية والفنية والعلمية والأدبية

(١) السيد يسين: حوارات حضارية: الأهرام في ٢٨/ ٦/ ٢٠٠١م

(٢) السيد يسين: دراسة حالة لحوار الحضارات: الأهرام في ٥/ ٧/ ٢٠٠١م.

مصداقية أخرى بالمعنى المجازي للفظ. وحوار الحضارات يستلزم تعريفا ثقافيا وحضاريا وإنسانيا يؤكد الاهتمام بالجانب الجماعي لوجود الإنسان وبما يشير إلى عدم اتصال بين الثقافات والحضارات. ويؤكد أن الحوار يحتاج إلى الاستماع قدر احتياجه للكلام، ودمج بين الفن والسياسة من أجل الابتكار، وكذلك إيجاد تحول أساسي في أخلاقيات السياسة من أجل استبدال اللغة البلاستيكية للسياسة بلغة حية إنسانية وأخلاقية. كما أن تحقيق الحوار يستلزم أحكاما عامة وشاملة وتوقعات، ويمكن لمنظمة اليونسكو أن تقوم بإعداد هذه الأحكام. كذلك فإن أحد شروط الحوار هو القبول الذي يؤدي إلى التعاون المشترك وتقارب المفاهيم والأذهان، مع الوضع في الاعتبار الحوار بين الأديان كمقدمة ضرورية لتحقيق السلام الدائم الضروري لتحقق الحوار.

ويؤكد المشروع أن الحديث عن التاريخ الماضي هو نوع من التفنن العلمي ولكنه ليس كافيا، لأن النظرة المستقبلية تساعد على تحسين وضع المجتمعات البشرية. ومستقبل البشرية ليس قابلا للتفكيك، كما أن تاريخ البشرية ليس هو الآخر قابلا للتفكيك، ومن ثم فإن الحوار ضروري للشرق والغرب، بالشكل الذي يقوم على الحرية والاختيار، وكمقدمة للسلام والأمن والعدالة.

ويطرح المشروع سؤالا رئيسيا هو: كيف يمكن إيجاد نافذة مشتركة للرؤية، ومساحة مشتركة للاستماع، ولغة مشتركة للتخاطب؟ ويجيب بأنه لا شك أن الجهود العالمية المشتركة للازدهار المعنوي والرقي المادي للإنسان يجعل حجب الفهم لكل من الشرق والغرب تجاه بعضهما أكثر رقة، وهو ليس بمعنى إدغام الثقافات أو انحلالها، أو افتقاد التنوع والكثرة، بل بالاعتراف المتبادل بحجم وأصالة وفعالية ودور كل من الشرق والغرب. مؤكدا أن المدنيات الكبيرة في آسيا قد اهتمت بتعميق الارتباط والحوار بينها كقدر تاريخي مشترك، وهو ما أفاد التطور الإنساني، وحل كثيرا من المشكلات. واتخاذ المشروع لكل من الصين وإيران مثلا لحوار المدنيات الأسيوية لا يخلو من إشارة إلى أن الصين تمثل القيم المادية المعاصرة وإيران تمثل القيم المعنوية في هذه القارة.

ويشير المشروع إلى أن الدين هو أقدم صرح وظاهرة إنسانية، وأن أهم المدنيات هي وليدة الدين، وأن حقيقة الأديان واحدة، وتقوم على عقائد ثلاثة هي: الاعتقاد في الله، وأصالة الوحي الإلهي، وخلود الإنسان. وهذه الأسس تحتاج إليها البشرية، وتعتبر نقطة

مشتركة للحوار، تجعل الخلافات قابلة للحل أو التحمل، ويؤكد أن مشكلة البشرية الآن هي الفراغ المعنوي، والأديان هي التي تستطيع ملء هذا الفراغ، مشيرا إلى أن الثورة الإسلامية التي قامت في إيران مكنت المسلمين من الحصول على استقلالهم، وأوجدت الثقة في النفس لدى كل الموحدين. ويرى خاتمي أن الحضارة الإسلامية قد شهدت حضورا فعالا لغير المسلمين في كافة مجالات هذه الحضارة، علم البشرية درسا في التعايش السلمي المثمر، مما يستلزم هندسة جديدة لفهم العالم المعاصر وحركة في اتجاه السلام الدائم.

ويؤكد المشروع ضرورة تحقيق المجتمع المدني على المستوى الدولي، وأن تتبع الحكومات إرادة شعوبها، مشيرا إلى أن إيران قد خطت خطوات إيجابية في هذا المجال معتمدة على ثرائها الثقافي والتاريخي. ويرى أن مستقبل العالم سيكون أكثر إشراقا بالتعاون المشترك بين العالم الإسلامي وأوروبا، نظرا للارتباط الكبير بينهما، وضرورة توضيح المبادئ والأسس الثقافية للدول في حوار الحضارات من أجل رفع سوء التفاهم، وتبدأ مرحلة جديدة من التفاهم والحوار. ومن خلاله يكون الدخول إلى عالم جديد يتحدث بعضه إلى بعضه الآخر ويستمع كما يستمع ويتعلم كل منهما من الآخر، ويقيم علاقاته على أساس المنطق والمساواة. ويؤكد ضرورة قيام الحوار على العقل وليس على السياسة، وأن يكون المفكرون والعلماء هم أبطال الحوار، وأن يكون الساسة فلاسفة، وأن تتبع السياسة الفكر والعقل، حتى يتغير العالم.

ويرى المشروع أن الدعوة لحوار الحضارات من خلال نقده للفكر الحداثي وما بعد الحداثة، سد الطريق على فكرة صراع الحضارات الغربية من ناحية، وفتح مجالا جديدا للحوار بين إيران والدول العربية ومصر من ناحية أخرى، يقول الرئيس خاتمي: " إن الترحيب العام العالمي لمشروع حوار الحضارات هو نجاح كبير للشعب الإيراني العظيم، إن آمال هذه البلاد تكمن دائما في المحبة، وليس العالم المعاصر بالنسبة لنا مجال خوف ورعب، ولذلك فإنه من أجل أن يتحقق هذا المشروع الإيراني في مختلف أبعاده لابد أن نجعل منه شأنا ثقافيا وأساسيا وقوميا، وأن تنظم المؤسسات والصروح العلمية والثقافية السبل للتعامل مع الثقافات العالمية، من الممكن أن يكون مشروع الحوار بين الحضارات مرآة جديدة للحياة والعالم، أن الشرط الأول للحوار هو تواضع الطرفين مع التصديق، فبغير هذه الخصلة الإنسانية لا يمكن إقامة حوار يؤدي إلى معرفة دقيقة بهوية كل طرف[1].

(١) صحيفة همشهري في ١٠ اسفند ١٣٧٨هـ. ش.

كما يرى الإيرانيون أن الثورة الإسلامية من القضايا التي تقبل الطرح على مستوى المثقفين، باعتبارها فكرا إسلاميا عاما يتضمن تجربة إيرانية في التطبيق، وأن هناك قضايا فكرية أخرى يمكن أن تدخل في إطار المشاركة الثقافية من بينها قضية مواجهة الغزو الثقافي الأجنبي للفكر الإسلامي وما ترتب عليه من تداعيات، كما أن قضية التقريب بين المذاهب تحتاج إلى مزيد من العناية، وقضية الإسرائيليات في الفقه، فضلا عن قضية بناء الثقافة الإسلامية الحديثة التي تتواءم مع أصالة الثقافة الإسلامية العريقة، وتواكب الثقافة العالمية التي تضغط علينا بكل الوسائل الحديثة. ويدخل في إطار المشاركة الثقافية أيضا المشاركة الفنية سواء في مجال الفنون الجميلة أو الفنون الأدبية أو الفنون التمثيلية كالمسرح والسينما والإذاعة والتليفزيون، وتأتي ضرورة المشاركة في هذه الفنون من منطلق الخروج من أزمة الثقة والتردد التي أحاطت بكل الفنون لدى كل البلاد الإسلامية، والتي تتطلب جهدا كبيرا ومشاركة واسعة للخروج منها، ولا شك أن إيران قد خطت خطوات موفقة في هذا المجال، وأصبحت تجربتها فيه تستحق التوقف عندها، لإيجاد فن إسلامي لا يتنافى مع أصول ومبادئ الشريعة الإسلامية ويليق بثقافة هذا الدين وهذه الأمة العظيمة، ويحل معضلة الصدام بين الفن والدين.

المشروع الإيراني والعولمة:

يأتي المشروع الإيراني في مواجهة العولمة، حيث يرى أن مفهوم العولمة يعتمد على توحيد العالم، وجعله كتلة موحدة، وإن كان له جذوره في تاريخ الإنسانية، كما يرى أن التنظير لفكرة العولمة قد بدأ مصاحباً للعديد من النظريات الإنسانية، كالإمبريالية والحداثة والنظريات الاجتماعية والعلاقات الدولية، إلا أنها بدأت في الاستقلال تدريجياً كمشروع إنساني مستقل يهدف إلى أنسنة العالم بشكل عام بعيداً عن كل الحدود الجغرافية أو الثقافية أو السياسية. ومع نمو الفكرة بدت معارضة لبعض الحريات الفردية والجماعية، أمام سطوة المجموع الإنساني بشكل عام. ويرى المشروع الإيراني أن انهيار الاتحاد السوفيتي أدى إلى زوال الصراع ما بين قطبي العالم، مما أتاح فرصة أكبر لهيمنة المعسكر الغربي، و فرصة أخرى لمحاولات المجتمعات الصغيرة للاستقلال أو عدم الانتماء. غير أن المجتمع الغربي قد طرح تجربته على المشروع بوصفه قادرا على الاستمرار، وأصبحت الديمقراطية الليبرالية

والنظام الاقتصادي الغربي هما المحددان للفعل و رد الفعل على الساحة الدولية، مما استتبع حضور النشاط الثقافي الغربي، كثقافة محددة للتطور الاجتماعي و الفكري.

وهنا يرى المشروع الإيراني أن النظام الرأسمالي هو المتحكم في كل النظم الاقتصادية لبلدان العالم، خاصة فيما يتعلق بالصناعة أو التجارة أي أن العولمة الحالية فيما يخص الاقتصاد هي عولمة الرأسمالية. وقد تأكد له أن نتائج العولمة متنوعة ومختلفة فيما يخص دول العالم بشكل منفرد، تبعاً لمعادلة القوة، فمن الصعب التكهن بشكل نهائي ينطبق على المجموع الدولي. فمن الممكن أن تساعد العولمة على إحياء القوميات والأقليات ـ التي تحيا في ظل دولة واحدة ـ أن يكون لها دور فعال في اتخاذ القرار، مما قد يؤدي إلى تجزئة الدولة الواحدة إلى دويلات. ومن الممكن أن تساعد على الحرية الدينية و المذهبية، مما قد يؤدي إلى العديد من الهجرات، هروباً من الضغوط السياسية والاقتصادية، لبعض معتنقي تلك المذاهب أو الأديان، بوصفه هروباً من الظلم والاضطهاد الواقع عليهم. مما قد يؤدي إلى وجود ما يمكن تسميته " بالمكان المجازي "، لتواجد بعض الجماعات على خريطة الكرة الأرضية، ولكن هم في الواقع في مكان آخر تماماً، أي تفتيت المجتمعات من داخلها.

وقد تأكد للمشروع أن العولمة في حال تطبيقها الكامل ستعمل على انهيار بعض أنظمة المجتمع الدولي، لأنها ستنتج تفاعلاً ما بين المخططين للأنظمة الحكومية و من هم خارج الحكومة، وإلا ستفشل في تطبيق كل ما تصبو إليه. ومن هنا تحتل قضيتا الشأن الوطني والشأن الدولي أولوية هامة على جدول الاجتهادات الراهنة للفكر السياسي الإيراني لبلورة حدود ما هو مشترك وما هو متعارض بينهما، ولتحديد كيفية التعامل مع ما هو إيجابي وما هو سلبي، وبينما يرجع البعض ظاهرة بروز الشأن الدولي على حساب الشأن الوطني إلى نتائج حرب الخليج عام ١٩٩١م التي شنها التحالف الدولي ضد العراق بعد غزوه للكويت عام ١٩٩٠م، يرده البعض الآخر إلى منتصف الثمانينيات متجليا في اتجاه فقهاء القانون الدولي إلى بلورة مفهوم المواطن العالمي، وتفجر قضية العولمة صراعا حادا بين اتجاهين، أحدهما يؤكد على أن العولمة لا تتقيد بالحدود الوطنية ويمكنها التغلغل في أي مجتمع من العالم، وأنها تحقق توحيد وتعبئة الجماعات والمؤسسات في اتجاه عالمي واحد، وتتعارض هذه المقولة مع الاتجاه الآخر وهو المحلية أو الوطنية ومن محاولة الدولة الانكماش داخل

حدودها في مختلف النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية، وبعبارة أخرى التمسك بالذات الموجودة في المجتمع. ويؤكد أصحاب الاتجاه الأول على أنه سيكتب في النهاية الانتصار والغلبة على الاتجاه الانكماشي للمحلية، فالعولمة تحبذ فكرة توسيع الحدود والسماح بحرية انتقال الأفراد ورأس المال والسلع والتكنولوجيا والاستثمار، وسيادة نظريات الاعتماد المتبادل والتفوق النسبي الاقتصادي، والشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للقارات، وهي تطرح في مجال السياسة قيما معينة في الحكم وفي مجال الثقافة مفاهيم الثقافة العالمية العابرة للقوميات لفرضها على الدول المختلفة. وإنه مع حدوث هذا التطور الجوهري في القواعد القانونية الدولية تحرك المجتمع الدولي في اتجاه ما أصبح يعرف بالعولمة وهي بالقطع مسيرة متحركة ومتطورة وتزداد في أبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية يوما بعد يوم، وتتخطى بالفعل الحدود الجغرافية للدول، لابد أن تفرض عليها قواعد جديدة في التعامل الدولي، ورفض هذه القواعد يؤدي بالضرورة إلى عزلة سياسية واقتصادية وثقافية محصلتها تخلف الدول عن ركب التطور والتنمية، وانكماشها داخل حدودها دون أن يكون لها حق وقدرة على جذب الاستثمارات أو الدخول في الأسواق أو المشاركة في النظام المالي الدولي أو الحصول على التكنولوجيا المتطورة. ويشير المشروع الإيراني إلى أن هذه العولمة أحدثت تغييرا رئيسيا في واقع ممارسة السيادة الوطنية وفي تعريف حدود هذه السيادة، كما أدت إلى تغيير في أنماط العلاقات الدولية وفي تعريف العناصر التي تحكم هذه العلاقات، بل أدت إلى تغيير الأولويات والشروط التي يجب أن تبني على أساسها كل الدول بكافة مؤسساتها مواقفها الوطنية لكي تتمكن من الانخراط في العولمة وعدم السقوط في هاوية التهميش. ويعترف المشروع بأن العولمة إطار يحيط ويؤثر ويحكم كل الظواهر السياسية والاقتصادية والثقافية للجماعات البشرية أمما ودولا على ظهر الكرة الأرضية، وتلعب دورا مؤثرا وأحيانا حاسما في حركة هذه الظواهر الجزئية، بل هي تفرزها في بعض الأحوال لحسابه الخاص وباتفاق المصالح فيما بينها، أي أن المصلحة الكونية أو العالمية تفرز في محصلاتها أحيانا دولا تبرر قيامها إلا أنها دول عازلة بين القوى الكبرى، سواء لضمان أشكال من الشرائط الحدودية المتنازع عليها عند التقسيم أو لخلق جسور اقتصادية وثقافية أو مالية لم يكن من الممكن القفز عليها أو إذابتها، مثل الدول العازلة في وسط أوروبا وفي آسيا، أما بالنسبة إلى إسرائيل فإن الغرب

بقواه الاستعمارية المختلفة اتفق على زرعها في قلب منطقة الشرق الأوسط، وجعلها قلعة غربية متقدمة تسمح إقامتها بانسحاب القوات العسكرية من بلدان المنطقة وفي الوقت نفسه تبقي على نفوذها.

لقد تأكد لإيران أن تحرك المجتمع الدولي في اتجاه العولمة قد فرض على إيران اتخاذ الحوار كوسيلة لإيجاد قواعد جديدة في التعامل الدولي أهمها أن تكون المشاركة سبيلا لتحقيق المصلحة المشتركة، وتحقيق إمكانية تقديم الثقافة الإسلامية إلى الثقافات الأخرى، وتحقيق القدر المطلوب من التوازن بين الشأن الداخلي والشأن العالمي، وتقوم إيران حاليا بإعداد ملفات ضخمة لوثائق المشاركة الاقتصادية بين العرب وإيران طوال التاريخ، لتكون أساسا صالحا لتأمين المصالح الاقتصادية لكلا الطرفين في المستقبل القريب والبعيد من الطبيعي أن اقتصاد كل من مصر والعرب وإيران قد تعرض في العصر الحاضر لكثير من التغيرات، ويستقي توجهاته من المبادئ والأيديولوجيات الخاصة لكل بلد، ولكنهم معا يواجهون الأوضاع الإقليمية والدولية الجديدة، وليس من شك في أنه توجد مجالات حيوية مشتركة لجميع دول المنطقة، لاشك أنه توجد تحديات ولكن إمكانية إزالتها رهن بإقرار علاقات قوية وحميمة بينهما، وإن عدم وجود اتصالات أو مواصلات ونقل جوي وبحري مع وجود فقر في المعلومات والتعارف يمكن أن يحل عن طريق تفاهم وتنسيق بين الجهات المعنية والمتخصصين لدى الطرفين. كما أن المشاركة تضع أهدافا اقتصادية دقيقة، وتساعد على إقرار برامج تنفيذية محددة من أجل تطوير التعاون، وتجهيز الأدوات المناسبة لتنفيذ الخطط، وتحقيق الاستفادة المثلى من الأدوات الاقتصادية الموجودة.

رؤية مستقبلية للمنظور الثقافي للمشروع:

لبحث مدى معرفة الشعب الإيراني بكل تلك التغيرات التي تتعلق بالمشروع الحداثي الإسلامي في إيران، قامت إحدى المراكز البحثية في شتاء عام ٢٠٠٢م، ببحث ميداني على أفراد في جهات ومناطق مختلفة. كانت نتيجته أن مفهوم المصلحة هو المحرك الأصلي لمدى القبول والرفض، وهذا حسب الوظيفة ونوعيتها، والسن، والجنس، أي القياس الفردي لمدى المنافع و المكاسب التي سيجنيها الفرد من تحقق هذا المشروع من عدمه، وإن كانت الروح الإسلامية لدى الشعب قد منحت هذا المشروع جواز مرور مؤقت.

من الواضح أن المحافظين الجدد الذين تمكنوا من السيطرة على السلطة لهم تحفظات أساسية على هذا المشروع، فهم يمثلون اتجاها واحدا يرفع لواء الإصلاح من مفهوم وسط، للتجاوب مع المستجدات الدولية، حيث لم يكتف المحافظون الجدد برفع شعار التقدم، بل قرنوه برخاء الشعب من خلال التنمية، وعلى المستوى الثقافي والاجتماعي اهتموا في شعاراتهم بتأصيل القيم ومحاولة الوصول للنهضة بآليات سلسة تحل القضايا الثقافية بالوسائل العصرية، مع الحرية الملتزمة ودون التدخل في الخصوصيات. فكانوا أقرب لثقة النظام وتطلعات الجماهير. ويمكن توقع أن المنظور الثقافي الذي أرساه نظام ولاية الفقيه سوف يبرز في عملية التطبيق للمشروع الحداثي خلال المرحلة المقبلة، مع بعض التعديلات الضرورية التي تتناسب مع طبيعة هذه المرحلة والظروف العالمية.

ورغم أن بعض الأنظمة السياسية في المنطقة التي كانت تعتبر أي فكر جديد في المنطقة يعد خطراً على حكوماتها تحت تأثير الدعاية ووسائل الإعلام الغربية التي أكدت أن تصدير الثورة الإسلامية الإيرانية ظاهرة مخيفة على مستقبل البشرية، فإنه لا توجد معارضة إقليمية حتى الآن للمشروع الحداثي الإيراني، بل يعتبره البعض تطورا إيجابيا في فكر النظام الحاكم في إيران.

لاشك أن إعلان إيران عن مشروعها الحداثي الإسلامي يشكل مفارقة كبرى في توجهات إيران تجاه العالم عما كان عليه الحال قبل ذلك، فلقد حرص الرئيس سيد محمد خاتمي يوم أدائه اليمين الدستورية بعد انتخابه رئيسا لجمهورية إيران الإسلامية على التأكيد أن الحوار والحوار وحده هو السبيل الوحيد والأنجع لتحقيق السلام الواقعي والدائم في العالم، والكفيل بتعزيز الصداقة بين الشعوب.